International Journal of Academic Accounting, Finance & Management Research(IJAAFMR)
ISSN: 2643-976X
Vol. 6 Issue 2, February - 2022, Pages:66-85

The Role of Financial Policies in the Allocation of Resource in Sudan- Case Study Public Education Sector in North Kordofan State during the Period 2016-2021

Dr. Abdelrahman Manofal Gorashi Musa[1] and Dr. Howyda Eltahir Hassan Taha[2]

[1]Ministry of finance and economy and man power –Investment Commission
[2]Ministry of finance and economy and man power- General Administration of Development planning.

Abstract: *The study aimed to Explanation the role that financial police can play in positively affects the allocation and optimal use of resources in a way that achieves the objectives of financial policy. The problem of the study is to show the effect of the financial policy and allocation resource in Sudan- public education sector in North Kordofan State**.** The study assumed that the financial policy has an economic effect on the allocation of resources in the public education sector. The optimal allocation of resources in the public education sector leads to improve its quality and increase the spread of institutions**.** The study had followed the analytical descriptive approach used secondary sources of information**.** The most important Results of the study : there is a development in the education sector, the average rate of increase in educational institutions reached 39%, while students increased by 12%, and the educational staff increased by 6%, which confirms the growth of educational institutions better. The study recommended The following:, develop of a financial policy concerned with the development of tax and non-tax financial resources and their fair allocation to the various sectors, especially the public education sector in North Kordofan State*.

Keywords: financial policy, Allocation resource, educational services.

بسم الله الرحمن الرحيم

دور السياسات المالية في تخصيص الموارد في السودان دراسة حالة قطاع التعليم العام ولاية شمال كردفان
خلال الفترة 2016م-2021

د. عبد الرحمن منوفل قرشي وزارة لمالية والاقتصاد والقوي العاملة شمال كردفان مفوضية الاستثمار.
د. هويدا الطاهر حسن طه وزارة المالية والاقتصاد والقوي العاملة شمال كردفان الإدارة العامة للتخطيط التنموي.

المستخلص
هدفت الدراسة الي توضيح الدور الذي يمكن أن تمارسه السياسة المالية في التأثير الايجابي في التخصيص والاستخدام الامثل للموارد بشكل يحقق أهداف السياسة المالية، تلخصت مشكلة الدراسة في اظهار أثر السياسة المالية وتخصيص الموارد في السودان قطاع التعليم العام بولاية شمال كردفان، اتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي باستخدام مصادر المعلومات الثانوية، افترضت الدراسة ان للسياسة المالية أثر اقتصادي على تخصيص الموارد في قطاع التعليم العام، التخصيص الامثل للموارد في قطاع التعليم العام يؤدي إلى تحسين جودته وزيادة انتشار مؤسساته. اهم النتائج التى توصلت اليها الدراسة أن هنالك تطور في قطاع التعليم حيث بلغ متوسط نسبة الزيادة في الموسسات التعليمية 39% بينما زاد الطلاب بنسبة 12% أما الكادر التعليمي زاد بنسبة 6% مما يؤكد نمو المؤسسات التعليمية بشكل أفضل، أوصت الدراسة بوضع

سياسة مالية تهتم بتنمية الموارد المالية الضريبية وغير الضريبية وتخصيصها تخصيص عادل علي القطاعات المختلفة، لاسيما قطاع التعليم العام فى ولاية شمال كردفان.

الكلمات المفتاحية : السياسة المالية، تخصيص الموارد، الخدمات التعليمية.

الإطار المنهجي

مقدمة

تعتبر السياسة المالية أحدى أدوات السياسة الاقتصادية التي تستخدمها الدولة للتحكم في إدارة الاقتصاد القومي ويرجع الاهتمام بالسياسات المالية في الوقت الراهن إلي تزايد العجز في الموازنة العامة لمعظم دول العالم ولاسيما الدول النامية هذا على جانب الضغوط التضخمية التي تضر بمحدودي الدخل كما زاد الاهتمام بها لمساهمتها الكبيرة في تقليل حد الاختلالات الداخلية والخارجية التي يتعرض لها الاقتصاد القومي، ولقد برزت نظريات وفلسفات عديدة في هذا المجال كلها تتحدث عن دور الدولة ومبرراتها للتدخل في تحقيق المصالح الذاتية للفرد والمجتمع معاً ومن أبرزها أن آلية السوق وحدها لا تستطيع تحقيق هذه المصالح وإذا زاد تدخل الحكومة في النشاط الاقتصادي في العقدين الماضيين وكان هناك تباين العوامل كثيرة تختلف من دولة اخري حسب توافر الموارد الاقتصادية و درجة النمو والفلسفة الاقتصادية للخدمات. فإن وظيفة التخصيص تعني تمويل سلع وخدمات معينة بواسطة الموازنة وذلك باتخاذ سياسات مالية تهدف للتخصيص والتوزيع والاستقرار وتستخدم آليات لتنفيذ سياسة التخصيص عبر الموازنة العامة، ولذلك تحاول هذه الدراسة توضيح أثر السياسة المالية في تخصيص الموارد فى السودان دراسة حالة قطاع التعليم العام ولاية شمال كردفان.

مشكلة البحث

تعتبر مشكلة الدارسة في وجود اختلال في توازن الاقتصاد السوداني وعدم قدرة أدوات السياسة المالية في توجيه الموارد وتخصيصها التخصيص الامثل خاصة في قسمة الموارد بيم المركز والولايات وتأثيره علي القطاعات الاجتماعية المختلفة ولاسيما قطاع التعليم العام بولاية شمال كردفان وتلخصت مشكلة الدراسة في اظهار أثر السياسة المالية وتخصيص الموارد في السودان قطاع التعليم العام بولاية شمال كردفان وعلى ضوء هذه المشكلة تبرز التساؤلات التالية:

1. هل ينجح نظام السوق وآلية الثمن في التخصص الأمثل للموارد دون تدخل حكومي بسياساتها المالية؟
2. لماذا لا تراعى سياسة تخصص الموارد في السودان التوظيف الأمثل للموارد الذي يؤدي بدوره إلى التوزيع العادل للثروة.
3. هل الموارد المخصصة لقطاع التعليم العام في ولاية شمال كردفان ساهمت في استقرار ونمو الخدمات التعليمية؟

أهمية البحث

تاتي أهمية الدارسة من أهمية السياسات المالية ودورها في التخصيص الأمثل للموارد وتحديد مفهوم السياسة المالية، وادواتها انواعها ودورها في تخصيص وقسمة الموارد بين مستويات الحكم في السودان، نآمل أن

تسهم نتائج هذه الدراسة والتوصيات التى يقدمها الباحثين في تحقيق النقلة النوعية المرجوة لدى صانعي السياسة المالية والمهتمين من الباحثين والاكاديميين.

أهداف البحث

1. توضيح الدور الذي يمكن أن تمارسه السياسة المالية في التأثير الايجابي في التخصيص والاستخدام الأمثل للموارد بشكل يحقق أهداف السياسة المالية.
2. دراسة طبيعة الموارد المالية المتاحة في ولاية شمال كردفان وكيفية استخدامها بالشكل الذي يلبى متطلبات قطاع التعليم العام في الولاية.
3. التعرف على دور السياسات المالية في تخصيص الموارد فى التعليم العام بولاية شمال كردفان.

فروض البحث

1. للسياسة المالية أثر اقتصادي على تخصيص الموارد في قطاع التعليم العام.
2. التخصيص الأمثل للموارد في قطاع التعليم بولاية شمال كردفان تؤدي إلى تحسين جودته وزيادة انتشار مؤسساته.

حدود البحث

الحدود الزمانية: 2016م –2021م.

الحدود المكانية: قطاع التعليم العام في ولاية شمال كردفان.

منهجية البحث

استخدام المنهج الوصفي التحليلي باستخدام مصادر المعلومات الثانوية متمثلة في الكتب والمراجع العلمية والدوريات والرسائل الجامعية والاوراق العلمية والتقارير.

المحور الأول

السياسة المالية

لاشك أن السياسة الاقتصادية هي مجموعة القواعد والوسائل والاساليب والاجراءات والتدابير التي تقوم بها الدولة وتحكم قرارتها نحو تحقيق أهداف اقتصادية خلال فترة زمنية محددة، وهي تعمل مع بعضها البعض بشكل متناسق، وتتكون السياسة الاقتصادية من عدد من السياسات منها [السياسة المالية – السياسة النقدية – الائتمانية – سياسة سعر الصرف والسياسة التجارية] وتسعي كل سياسة منها علي تحقيق الأهداف المتعددة التي يهدف اليها الاقتصاد الوطني[1].

تعرف السياسة المالية بأنها برامج العمل التي تعدها السلطة التنفيذية لأستخدام مواردها المالية للتأثير علي النشاط الاقتصادي وضبطه[2]. بالرغم من تطور مفهوم السياسة المالية عبر العصور إلا أنه لم يخرج من كونه استخدام الحكومة للإيرادات العامة والانفاق الحكومي أو العام لتحقيق عدد من الاهداف الاقتصادية والاجتماعية والمالية خلال فترة زمنية معينة وتتلخص تلك الاهداف في الاستقرار الاقتصادي – التنمية- العدالة في التوزيع – توجيه النشاط الاقتصادي – علاج التضخم والكساد[الانكماش].

السياسة المالية والفجوات الاقتصادية

[1]. محمد دويدار، مبادئ الاقتصاد السياسي ، الدار الجامعية، بيروت،بدون تاريخ، ص16

[2]. محمود حسين الوادي، الاقتصاد التحليلي، الشركة العربية المتحدة للتسواق والتوريدات2010،ص 442

الفجوة التضخمية هي الفجوة الناتجة عن زيادة الطلب الكلي عن العرض الكلي وذلك عند مستوي التوظيف الكامل، تتدخل الحكومة بتقليص حجم الطلب الكلي في الاقتصاد بتقليل الانفاق الحكومي أو زيادة الضرائب. أما في حالة الفجوة الانكماشية الناتجة عن زيادة العرض الكلي عن الطلب الكلي عند التوظيف الكامل تتدخل الحكومة لزيادة حجم الطلب الكلي في الاقتصاد بزيادة الانفاق الحكومي أو خفض الضرائب.

اداوت السياسة المالية

ا/ النفقات العامة : النفقة العامة هي مبلغ من النقود أو قابل للتقويم بالنقود يخرج من الخزانة المالية للدولة أو أحدي السلطات المكونة لها بقصد اشباع الحاجات العامة[1].

2/ الايرادات العامة: الايرادات العامة هي الوعاء الذي تتمدد عليه النفقات العامة وتتكون من ايرادات اقتصادية [املاك الدوميين]، ايرادات سيادية [الضرائب والرسوم] ايرادات إئتمانية [القروض العامة][2].

أنواع السياسات المالية

1/ السياسة الانفاقية

ترتفع نسبة النفقات الي الناتج القومي مع تزايد دور الدولة في قيامها بالتوسع في الخدمات الاساسية كالصحة والتعليم وغيرها، فضلا عن زيادة الاستثمارات عن طريق القيام بالمشروعات الكبيرة، لكن توسع البلدان النامية في الانفاق العام محكوم بعدة محددات أهمها حجم الموارد المحلية والنقد الاجنبي. أما فيما يتعلق في سعي الحكومة في تخفيض الانفاق العام فان ذلك له محددات أهما هذا التخفيض يتعارض مع السياسات التنموية في البلدان النامية لاسيما عندما يتم التركيز علي تخفيض النفقات الاستثمارية، أن استمرار توسيع الصناعات الاستهلاكية المحلية في البلدان النامية يتطلب وجود سوق واسعة لمنتجاتها وهذا يحد من السياسة الانفاقية الهادفة الي ضغط الاستهلاك.

2/ السياسة الضريبية

تعتبر السياسة الضريبية بشقيها [مباشرة و غير مباشرة] أداء فعالة في نطاق السياسة المالية لتحقيق الاهداف الاقتصادية والاجتماعية المختلفة ويسترشد فارضي الضريبة قواعد اساسية في تحديدها تهدف الي تحقيق مصلحة افراد المجتمع من جهة ومصلحة الخزينة العامة من جهة اخري، وهذه القواعد تتمثل في العدالة أو المساواة - اليقين – الملائمة في الدفع – الاقتصاد في النفقات[3].

3/ عجز الموازنة أو الدين العام

وجود عجز في موازنة الدولة ينعكس سلباً علي اقتصادها وتقوم الحكومة بتمويل هذا العجز بإصدار دين حكومي وهو أحد ادوات السياسة المالية، وتتوقف قدرة الدولة في اللجؤ الي هذه الاداة علي مدي قدرة الاقتصاد القومي علي تقديم القروض العامة، وعلي تحمل عبئها المالي والاقتصادي، وحجم الدين العام

[1]. احمد عبد الله ابراهيم، المالية العامة التشريع والتطبيق في السودان، الطبعة الثانية، شركة مطابع السودان للعملة المحدودة، الخرطوم،2012م ص25
[2]. ابراهيم علي عبد الله و أنور العجارمة، مبادئي المالية العامة، دار الصفا للطباعة، عمان،2000م ص 120
[3]. عادل احمد حشيش، اساسيات المالية العامة، مدخل لدراسة اصول الفن المالي للاقتصاد العام، دار المعرفة الجامعية ، الاسكندرية1996م ص 157 -160

ومقدار نموه وكيفية الحصول عليه تعتبر مهمة للسياسة المالية للدولة فهو يؤثر علي الوضع الاقتصادي لها، كما أن وجود فائض يؤثر علي نمو القطاعات الاقتصادية المختلفة[1].

السياسة المالية في السودان

تعددت السياسات المالية خلال الفترات السابقة نتيجة لعدم الاستقرار السياسي والنزاعات في الدولة وانفصال جنوب السودان 2011م وحرب دارفور والصراعات القبلية والحروب الاهلية، عليه من اهم السياسات المالية في السودان :

1/ سياسة التحرير الاقتصادي.

2/ خصخصة مؤسسات الدولة.

3/ برامج الاصلاح الضريبي.

4/ الحد من ظاهرة تجنيب الايرادات وفرض الرسوم غير القانونية.

5/ رفع الدعم عن المحروقات.

6/ سياسة تعويم سعر الصرف.

المحور الثاني

مفهوم تخصيص الموراد

تعتبر مشكلة الندرة هي نقطة انطلاق في دراسة الاقتصاد المالي فمن المعروف أن الموارد المتاحة في أي مجتمع من المجتمعات تكون محدودة ونادرة نسبيا في قدرتها على إنتاج السلع الاقتصادية في ظل القيود الكمية والكيفية وتلك الموارد التي من أهمها الارض والعمل والسلع الرأسمالية فالأرض والموارد الطبيعية محدودة في مساحتها ونوعيتها بالحدود والخصائص الجغرافية للدولة ومدة ما تراكم في جوفها من أرصدة معدنية وبترولية طوال عمرها الممتد عبر ملايين السنين، والعمل أيضا كمورد إنتاجي نجده محدود كما ونوعا من خلال حجم السكان وتوزيعهم العمري والمستويات الصحية والاخلاقية والتعليمية السائد في المجتمع، وأما السلع الرأسمالية وحالة التكنولوجيا السائدة والتقدم الفني المتاح في المجتمع، بناء على ما سبق نجد الاقتصاد هو علم يدرس في إمكانية إشباع حاجات الإنسان الحاضرة والمستقبلية من خلال استخدام ما متاح أو متوفر من موارد، هنا تواجه المشكلة الاقتصادية المتمثلة في محدودية الموارد مهما بلغ من متاح منها ولامحدودية الحاجات الانسانية، ويبرز دور الاقتصاد في محاولة الوصول على كفاءة الاستخدام الأمثل[2].

إذن الاقتصاد يعتمد وبشكل كامل على ما متوفر من موارد من أجل تلبية الحاجات الانسانية للجيل الحالي والاجيال المستقبلية، بهذا وجد ان الاقتصاد فرع من الدراسات الانسانية يعني بدراسة الكيفية التي يختار بها الافراد والمجتمع الطريقة التي بواسطتها يستخدمون الموارد الانتاجية النادرة من إنتاج السلع المختلفة

[1] . سامي خليل، اقتصاديات النقود والبنوك، النظريات والسياسات النقدية والمالية، الطبعة الاولي، شركة كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع، الكويت،1983،ص693

[2] - samuelson. Paul A. Economics an Introductory Analysis .6 the Edition .Newyork p.5

على مدى الزمن وتوزيعها لاشباع الحاجات سواء كانت استهلاكية أو وسيطة أو إنتاجية الآن ومستقبلاً على مستوى الافراد والمجتمع[1].

أن النشاط المالي للدولة هو جزء من النشاط الاقتصادي ويترتب على ذلك خضوع السياسة المالية لقواعد التحليل الاقتصادي لان كل نظرية اقتصادية هي في نفس الوقت نظرية مالية وذلك لاتفاق النظريات التقليدية الكنزية على ضرورة خضوع السياسات المالية لتحليل الاقتصادي. ويمثل النشاط المالي للدولة في الحصول على الايرادات العامة كالضرائب وإيرادات املاكها وغيرها لإنفاقها على السلع والخدمات اللازمة لأشباع الحاجات العامة والمتمثلة في الناتج القومي والدخل القومي ثم تعود وتدفع بهذه القدرات عن طريق زيادة الانفاق القومي الاجمالي والذي يسهم بدوره في خلق الناتج القومي[2].

من خلال ماذكر فان مفهوم التخصيص يعني وضع المبادئ الاقتصادية لاستخدام الأمثل للموارد عبر السياسة المالية بهدف إيجاد آلية مناسبة لتوفير السلع والخدمات الاجتماعية عبر الموازنة العامة بحيث تمتاز تلك الآلية بأكبر قدر من الكفاءة في الوضع الاقتصادي السائد، ويعتمد توفير السلع والخدمات الاجتماعية على النظام المالي المتبع في البلد المعين. ولكن لم يتفق كتاب المالية العامة على تعريف محدد لتخصيص الموارد. هنالك العديد من التعريفات التي تم وضعها في هذا السياق من ضمنها ان كلمة التخصيص في الاقتصاد ارتبطت بكلمة الموارد فالمصطلح الاقتصادي يعرف التخصيص الأمثل للموارد بأنه تلك الطريقة التي يتم بها استخدام الموارد المتاحة بحيث يتولد عبر هذا الاستخدام أكبر قدر ممكن من الانتاج. المقصود أيضا بتخصيص الموارد توزيع الموارد المادية البشرية بين الاستخدامات الاغراض المختلفة المتنازع عليها سواء بين القطاع العام والقطاع الخاص، والدولة تقصد من تخصيص الموارد تحقيق أعلى قدر من الرفاهية لافراد المجتمع[3] ، ولذلك نجد موضوع تخصيص الموارد يشمل أيضا الاتي:

- استخدام الموارد استخدام كاملاً.
- تحقيق أعلى درجة ممكنة من الكفاءة في مجال الانتاج والتبادل.
- تنمية الناتج القومي.

كما يراد أيضا بتخصيص الموارد توزيع وسائل الانتاج المختلفة على القطاعات الرئيسية، ثم تخصيص الكميات التي تم استخدامها لكل صناعة أو كل مشروع في هذه الصناعة[4].

ويلاحظ على هذه التعريفات أنها أجمعت على تخصيص الموارد الاقتصادية وتوزيعها بين الاستخدامات المختلفة وقد بين التعريف الاخير أن الهدف من تخصيص الموارد هو إشباع الحاجات العامة ومن خلال هذه التعريفات نجد أن تخصيص الموارد الاقتصادية يرتبط بالامور التالية:

1. تحديد حجم الموارد الاقتصادية المتاحة.
2. تحديد الحاجات التي تريد الدولة إشباعها.
3. تحديد الفجوة بين الحاجات التي يراد إشباعها والموارد المتاحة.
4. تحديد الاولوية لكل حاجة.

آليات تخصيص الموارد

[1] . محمود عبد الرزاق ، الاقتصاد المالي ، جامعة جنوب الوادي الدار الجامعية ، الاسكندرية2011م ،ص63.
[2]. زكريا محمد بيومي ، مبادئ المالية العامة، جامعة القاهرة فرع الخرطوم وحدة الطبع والتصوير الخرطوم 1989، ص5.
[3]. أحمد يونس ، مقدمة في علم االقتصاد ، المكتب العربي الحديث، اإلسكندرية ،د.ت.ص35.
[4].أحمد حافظ ، اقتصاديات المالية العامة ، المعهد الجديد للطباعة ، الطبعة الثانية ، 1947ص 42.

إن مشكلة تخصيص الموارد تتلخص في الاختيار بين العديد من أوجه التفضيل بين حاجة وأخرى أو غرض واخر أو قطاع اقتصادي واخر وفي جميع الاحوال يتضمن الاختيار التضحية ببعض الحاجات والاغراض في سبيل إشباع الحاجات التي تنال تفضيل الاغراض ولذلك نجد ان هنالك وسيلتان لاتخاذ القرارات المتعلقة بتخصيص الموارد الوسيلة الاولي: هي جهاز السوق ويميزها قوى العرض والطلب ونظام الثمن المؤسس على مبدأ سيادة المستهلك واختياره، أما الوسيلة الثانية هي تدخل الدولة فيميزها فرض الضرائب والقيام بالنفقات العامة وصياغة السياسة المالية في إطار الموازنة العامة[1].

مظاهر فشل السوق ومبررات التدخل الحكومي

حتى يستطيع نظام السوق في تصوره أو الواقع العملي أن يعمل على تخصيص الموارد بشكل أمثل فهذا عند التخصيص بواسطة السوق يستلزم عدد من الشروط اللازمة والاساسية والتي ذكرت آنفا عند التخصيص بواسطة السوق لذلك لا تعرف دنيا الواقع بصفة عامة الا بدرجات متفاوتة من المنافسة المشوبة ببعض النزاعات الاقتصادية فالشروط التي يتطلبها وجود المنافسة الكاملة هي غير متوفرة في الواقع كما ان التجانس التام لوحدات المنتج أصبح لا وجود لها الا في حالات نادرة [2].

فتعتبر المنافسة الحرة هي صورة مثالية لما يجب عليه أن يكون التعامل في السوق في صورتها الصافية هي أمر مرغوب فيه وأن كان مستحيلا فالنظام الرأسمالي يحاول حل المشكلة عن طريق ميكانيكية جهاز الثمن الذي يقصد به الحركات التلقائية للائتمان الناتجة عن تفاعل قوى السوق العرض والطلب[3].

استنتاجا لما تم ذكره نعود ونطرح سؤلا هل يستطيع السوق تحقيق الكفاءة في تخصيص الموارد واذا لم يتمكن من تحقيق ذلك فلماذا وما هي أذن مواضيع فشل السوق والمشكلات الاقتصادية الاساسية؟

وللاجابة على هذا السؤال بفشل السوق في كثير من الاحيان في أداء مهامه بالشكل المطلوب الامر الذي يفرض تدخل الدولة لتصحيح أداء السوق تحقيقا للاهداف الاقتصادية والاجتماعية وتعد مظاهر فشل السوق من مبررات التدخل الحكومي للتعامل مع هذه المظاهر وفي حالة التدخل الحكومي الذي يحد من قدرة الأسواق على تحديد أسعار السلع والخدمات كما في حالة التسعير الجبري أو فرض الضرائب على الانتاج وغيرها فإنها بذلك تدخل اليد الخفية وتعيق التخصيص الكفء للمواد وغيرها ويكون هناك تدني في الكفاءة وتراجع في رفاهية المجتمع في الاقتصاديات المخططة مركزيا بالرغم من ذلك الا أن هنالك حالات يفشل فيها السوق تماما في تحقيق بعض الاهداف المرغوب فيها الامر الذي يستوجب التدخل الحكومي منها باختصار ما يلي[4]:

1. الممارسة الاحتكارية تعد أحد العوامل التي تؤدي على فشل السوق ظهور بعض الممارسات الاحتكارية وهي التي تتحكم في الاسعار وتجعلها تنحرف عن التكلفة الحدية هذا يترتب عليه عدم تخصيص الموارد بصورة مثلى[5].
2. حالة السلع والخدمات العامة هي التي تستهلك جماعيا ومتى ما أنتجت تكون متاح للجميع استخدامها دون مقابل ويتم إشباعها من خلال السلع والخدمات الاجتماعية.

[1] .عبد المنعم السيد ، مدخل على الاقتصاد النظام الاقتصادي التنافسي الرأسمالية المثالية ، الجامعة المستنصرية ، بغداد 1984، ص. 15
[2]. محسون بهجت ، النظام الاقتصادي التنافسي والرأسمالية المثالية ، 1990 ،ب.ت ص6
[3]. محمد عبد الكريم على ، مقدمة في اقتصاديات السوق ، معهد الدراسات العليا والبحوث ، إلسكندرية 2003، ص 36.
[4]. عاطف وليم أندراوس،الاقتصاد المالي في ظل التحويلاتالاقتصادية المعاصرة ، دار الفكر الجامعي ، ص 34.
[5].حسام علي داوود، الاقتصاد الجزئي ، الميسر للنشر والتوزيع ، د.ت ص 78

International Journal of Academic Accounting, Finance & Management Research(IJAAFMR)
ISSN: 2643-976X
Vol. 6 Issue 2, February - 2022, Pages:66-85

خلاصة لما سبق يمكن القول بأن الدولة تستطيع بأدواتها المالية أن تحقق تخصيص الموارد المتاحة وذلك من خلال تحديد أولويات المشروعات التي يمكن أن تحقق قيمة مضافة للاقتصاد الوطني وتتجه نحو زيادة الانفاق عليها فيزيد حجم الاستثمار ويزيد معدل الدخل القومي أو تتجه السياسة المالية بواسطة سياسة الضرائب نحو تخفيض المعدلات الضريبية على تلك المشروعات أو اعفائها من تلك الضرائب [سياسة المالية توسعية] فيزيد الدخل بفعل مضاعف الضريبة،كما تقوم الدولة بفرض معدلات مرتفعة على المشروعات التي لا ترغب من تشجيعها وتوجيه الموارد إلى المشروعات المنتجة التي تحقق زيادة الدخل القومي[1].

المحور الثالث

الموارد المالية وقسمتها في السودان

الموارد المالية هي عبارة عن رصيد له قيمة اقتصادية معينة ويترتب على استقلالها تيار من المنافع، فالرصيد الاجمالي المتاح المعين للموارد في فترة زمنية معينة يكون ثابتا بينما السلع والخدمات المنتجة بواسطة هذا الرصيد الثابت تعتبر بمثابة تيار، فالارض مثلا رصيد ثابت والمنتجات الزراعية والصناعية تيار متدفق منها، هنا لا بد من التفريق بين مصطلحي الثروة والموارد المالية حتى لا يكون هنالك ازدواج، فنجد مفهوم الثروة يشمل كل الموارد الاقتصادية الصالحة للاستخدام الاقتصادي سواء كانت موارد بشرية أو طبيعية على ظهر الارض أو باطنها في صورة أولية أو منظورة في شكل آليات ومعدات وأجهزة تشكل على وجه التفصيل المعادن والنفط والثروات المائية والغابية والزراعية والحيوانية والطرق والجسور وقنوات لدى المشروعات الصناعية ومشروعات النقل الاتصال المملوكة للافراد أو الدولة أو التي تساهم فيها الدولة، عليه تكون هذه الثروة في حد ذاتها غير خاضعة للقسمة ولكن يمكن تخصيص أو توزيع القوائم والمردودات المالية الناتجة أو المرتبطة، وعليه فإن الثروة ملك عام للمواطنين الحاليين أو الموجودين حاليا أو الذين يأتون في المستقبل وبهذا تكون الثروة أشبه بالمال الموقوف ينتفع بريعه وعائده ويبقى أصله ثابت.
أما الموارد المالية أو الايرادات التي ذكرت آنفا فتعرف أيضا بأنها الدخول المتولدة من الثروة القومية سواء كانت في شكل ضرائب أو جمارك أو رسوم أو قيمة سلع وخدمات سواء كانت مشروعات حكومية اتحادية أو ولائية وهي التي تقسم، لذا حاول الباحث في هذه الدراسة التعرف على الموارد المتاحة في السودان وتحديد الخاضع منها للقسمة ومن ثم دراسة معايير القسمة الايرادات بين مستويات الحكم في السودان[2].

الايرادات العامة

تعد الايرادات العامة هي الاداة الاولي التي تعبر عن جميع الموارد المالية التي تحصل عليها الدولة من مصادر محدودة ومعروفة لتغطية نفقاتها العامة سواء كانت إيرادات اقتصادية [املاك الدومين] والتي تشمل الايرادات التي تحصل عليها الدولة بصفتها شخص اعتباري قانوني يملك ثروة ويقدم خدمات عامة أو إيرادات سيادية الضرائب والرسوم والتي تتكون من الايرادات التي تحصل عليها الدولة جبرا من الافراد لما لها من حق السيادة أوإيرادات ائتمانية القروض، والتي تعرف بالمبالغ النقدية التي تقترضها الدولة أو الهيئات العامة الوطنية أو الاجنبية أو المؤسسات الدولية مع الالتزام برد المبالغ المقترضة وفوائدها طبقا لشروط القرض، وتشكل الايرادات الائتمانية أحد مصادر الايرادات العامة الذي تزايدت أهميتها في السنوات

[1].أحمد عبد السميع عالم، المفاهيم والتحليل الاقتصادي ، مكتبة الوفاء القانونية الاسكندرية2012، ص 309-308

[2].أحمد مجذوب أحمد علي، نظرات في قسمة الموارد بين مستويات الحكم الاتحادي ، ورقة عمل مقدمة في مؤتمر تقييم فعالية نظم وتشريعات الحكم الاتحادي ،المجلس الوطني الخرطوم 1999 ، ص3

الاخيرة في معظم دول العالم وخاصة النامية منها نظراً لما تعانيه من نقص في موارد تمويلها الذاتية. لذا نجد ان فلسفة الايرادات العامة تنبع من حقيقة ان النفقات العامة التي تتحملها الدولة لتحقيق منفعة عامة ينبغي أن يقابلها إيراد عام يغذي خزينة الدولة ونعلم أن أعباء الدولة الحديثة قد توسعت بصورة كبيرة وأصبح لزاما عليها القيام بالعديد من أوجه الانفاق العام في مجالات تسيير أعمال الدولة والحفاظ على كيانها وتقديم الخدمات العامة والصرف الاستثماري. لتحقيق التنمية ونجاح الدولة في هذا الجانب يعتمد على قدرتها لزيادة ايراداتها العامة الذاتية نوعا وفاعلية[1].

هيكل الايرادات العامة في السودان

يشتمل على الايرادات الضريبية وغير الضريبية والمنح يتميز الاقتصاد السوداني على مثله مثل الدول النامية بضعف مساهمة الضرائب في الايرادات العامة وفي نفس الوقت يزداد اعتماد الدولة على الضرائب غير المباشرة كمصدر للايرادات العامة أكثر اعتمادها على الضرائب المباشر.

جدول [1] يوضح هيكل الايرادات في السودان خلال الفترة 2016 – 2021م

الايرادات	2016 م	2017م	2018م	2019 م	2020م	* مصدق 2021
الايرادات الضريبية	47,258	63,849	91,345	12,097	159,949	254,672
الايرادات غير الضريبية	8,849	11,543	26,865	6,783	88,902	476,694
المنح	1,758	1,662	6,736	5,189	15,742	206,848
الجملة	**57,864.6**	**77,054**	**124,946**	**24,069**	**264,593**	**938,214**
المتوسط	**19,288.2**	**25,684.667**	**41,648.667**	**8,023**	**88,197.6667**	**312,738**
نسبة الزيادة	**4%**	**5%**	**8%**	**2%**	**17%**	**61%**

المصدر: تقارير بنك السودان المركزي 2016م – 2020

*المصدر : وزارة المالية والتخطيط الاقتصادي ميزانية العام 2022م

يبين الجدول (1) أن الاداء الفعلي لهيكل الايرادات في السودان خلال فترة الدراسة حقق متوسط معدل نمو ايجابي بلغ 4% العام 2016م و5% في العام 2017م فيما ارتفع متوسط معدل نمو الايرادات في العام 2018م الي 8% نتيجة للتطور في ايرادات الموارد المعدنية من الذهب وغيرها بالاضافة الي تحسن الانتاج الزراعي في تلك الفترة، وقد انخفض الي2% في العام 2019م نتيجه للتغيرات السياسية في البلد، فيما حدثت طفرة عالية في متوسط نمو الايرادات بلغ 17% في 2020م بسبب الاستقرار السياسي النسبي ورفع السودان من قائمة الدول الراعية للارهاب وتدفق المنح الخارجية وإعفاء جزء من الديون الخارجية بينما كانت الزيادة في المصدق للعام 2021م مبلغ 938 مليار جنيه بمتوسط زيادة 61% بسبب توقع تدفق

[1]. عثمان إبراهيم السيد ، الاقتصاد السوداني ، دار جامعة القرآن الكريم للطباعة ، 2008 ، ص76

المزيد من المنح الخارجية وارتفاع الايرادات الضريبية و غير الضريبية و ارتفاع حصائل الصادر من الذهب والمعادن والمنتجات الزراعية والغابية.

قسمة الموارد المالية في السودان

تتم قسمة الموارد المالية في السودان وفق نظام الحكم والذي على ضوءه يتم التعرف على الموارد، كما نجد ان تطبيق النظام الفدرالي أذا صح التعبير استوجب تقسيم الموارد بين الحكومة المركزية وحكومات الولايات على أسس وقواعد سليمة ومحاولة تراعي فيها مصلحة الاقتصاد القومي ككل في إطار الوحدات الجزئية المكون لها وحتى يتم قسمة الموارد في إطار عادل، ثم النظر إلى مجموعة من المتغيرات بنت عليها الحكومة أساس تقسم الموارد وهي :

حجم الانفاق العام للحكم الاتحادي والولايات، الايرادات الذاتية للولايات والقدرة على تطويرها، حجم الدعم المركزي للولايات المقدم من الحكومة الاتحادية، الضرائب المركزية، تجربة الدولة ذات النظم الفيدرالية في توزيع الايرادات، موارد الزكاة، وعليه تم تقسيم الموارد بناءا على المتغيرات التي ذكرت آنفا فيما يلي:

الموارد المالية الاتحادية

تكون الموارد المالية الاتحادية على الوجه الآتى[1]:

الإيرادات الجمركية وإيرادات الموانئ والمطارات الدولية، ضريبة أرباح الشركات وضريبة الدخل الشخصي ورسوم الدمغة للمعاملات الاتحادية والعابرة. أرباح المشروعات القومية، رسوم إنتاج الصناعات الاتحادية، ضرائب العاملين خارج البلاد وضرائب المؤسسات والمناشط الأجنبية، أي ضرائب أو رسوم لا تمس موارد الولايات أو موارد الحكم المحلى، المنح والقروض والتسهيلات الائتمانية، الضريبة على القيمة المضافة على أن تخصص 40% من إيراداتها للولايات.

الموارد المالية الولائية

تكون الموارد المالية الولائية على الوجه الآتي[2]:

حصة من إيرادات الضريبة على القيمة المضافة المحددة نسبتها اعلاه على أن تخصص الولاية منها نسبة يحددها قانون ولائي للمحليات، عائدات التراخيص الولائية، نسبة لا تقل عن 10% من أرباح المشروعات القومية للولايات التي يمتد إليها المشروع وفقاً لما يحدده المجلس الاعلي للموارد، على أن يخصص منها نسبة 10% للمحليات التي يمتد إليها المشروع، أرباح المشروعات الولائية على أن يخصص منها نسبة للمحليات التي تمتد إليها وفق ما يحدده القانون الولائى، المنح والقروض والتسهيلات الائتمانية الداخلية، ضريبة أرباح الأعمال أن يخصص منها للمحليات نسبة 40%، نسبة40% من ضريبة الإنتاج الزراعي والحيواني المحلى، رسوم الدمغة على المعاملات الولائية.

الموارد المالية المحلية

تكون الموارد المالية المحلية على الوجه الآتي[3]:

[1]. قانون قسمة الموارد المالية لسنة 1999 الفصل الثاني المادة 4

[2] . قانون قسمة الموارد المالية لسنة 1999 ، سبق ذكره المادة 5

[3]. قانون قسمة الموارد المالية لسنة 1999 ، سبق ذكره المادة 6

ضريبة العقارات، ضريبة الإنتاج الزراعي والحيواني على أن يخصص فيها نسبة 40% للولاية، رسوم وسائل النقل البرى والنهري المحلى، نسبة من أرباح المشروعات الولائية للمحليات التي تمتد إليها وفق ما يحدده القانون الولائى، نسبة من إيرادات الضريبة على القيمة المضافة المنصوص عليها اعلاه، أي رسوم محلية أخرى.

سياسة تقسيم الموارد المالية في السودان وإمكانية تحقيق التخصيص العادل

- لم يتضح خلال تطور القسمة للموارد بين مستويات الحكم الاتحادي، المعيار الذي قام عليه تخصيص الموارد وقسمتها الراسية بين الحكومة الاتحادية والولائية والمحلية.
- علي الرغم من وجود معايير علمية للصندوق القومي لدعم الولايات للقسمة الأفقية العادلة بين الولايات فان التطبيق شابه بعض العقبات اما لشح الموارد المالية او للضغوط السياسية والنقابية التي تمارس في توزيع موارد الصندوق بين الولايات.
- هناك غموض وعدم وضوح في تعريف وتحديد بعض الموارد الاتحادية وكذلك الولائية فمثلا :

أ] رسوم الصناعات الاتحادية لم تحدد غير أن مجلس الوزراء الاتحادي وهو يمثل احد المستويات المعنية بالقسمة اصدر قرارا باعتبار ثلاثة عشر سلعة اتحادية واعطى رسومها للحكومة الاتحادية، وهذا القرار كان ينبغي أن يصدر من جهة محايدة .

ب] الأراضي والموارد الطبيعية الاتحادية والولائية لم يرد تعريف للأراضي الاتحادية والولائية وكذلك الموارد الطبيعية الولائية والاتحادية[1].

- هناك تعدد فى المؤسسات المعنية بأمر قسمة الموارد نشأت بموجب اتفاقية السلام الشامل في 9 يناير 2005م، ودستور السودان الانتقالي لعام 2005م، ثم اتفاقية السلام لدارفور في 5 مايو 2006م، واتفاقية سلام شرق السودان في 14 أكتوبر 2006م مفوضيات لقسمة الثروة في مفوضية البترول ومفوضية الأراضي ثم مفوضية الخدمة المدنية للثروة البشرية ومفوضية تخصيص ومراقبة الإيرادات المالية مختصة بالفيدرالية المالية، وأنشأت الاتفاقيات بجانب مفوضية تخصيص ومراقبة الإيرادات المالية أجهزة أخرى هي[2]: صندوق قسمة الموارد وتنمية الولايات الشمالية، صندوق الإعمار والتنمية لجنوب السودان، الصندوق القومي للإعمار والتنمية، هيئة غرب كردفان للتنمية والخدمات، صندوق إعادة إعمار وتنمية دارفور، صندوق إعادة بناء وتنمية شرق السودان وكذلك الصندوق القومي للعائدات للقومية الذي تأتي اختصاصاته على مستويين هما التخصيص والمراقبة فيتم التخصيص عن طريق التوصية لرئاسة الجمهورية وعبرها للهيئة التشريعية بتقسيم الإيرادات السنوية بين وزارة المالية الاتحادية والولايات وهو ما يعرف بالتخصيص الرأسي، ويتم تقويم التوصية قبل إعداد الموازنة السنوية، كما تقوم المفوضية بتوصية أخرى بمعايير تقسيم نصيب الولايات فيما بينها وهو ما يعرف بالتخصيص الأفقي.

[1] .https://www.alrakoba.net

2. محمد عثمان داود، رؤية حول القسمة العادلة للموارد المالية بين الولايات والمحليات ورقة علمية، 2012م

- السلطات المشتركة بين الحكومة الاتحادية والولايات تستلزم انفاقاً ماليا او ينتج عنها أيراد مالي وأيضا لم تحدد كيفية تحمل النفقات بين المستويين ولا كيفية قسمة الإيرادات الناتجة عنها ان وجدت.
- أن الموارد المخصصة لمستوى الحكم المحلى لم تتجاوز كثيرا عما ورد بتقرير لجنة مارشال مع العلم ان السلطات والواجبات المخولة للحكم المحلى عندما اعد تقرير لجنة مارشال كانت محدودة مما أحدث عدم التكافؤ أو تناسب بين الواجبات والاختصاصات التي نزلت الى مستويات الحكم المحلى وبين الموارد المالية المخصصة، لها بالاضافة الي ان دستور 2005 جعل الحكم المحلي سلطاته وموارده شأن ولائي.
- تشابه السلطات والاختصاصات المحولة لكل مستوى من مستويات الحكم في الشأن الضريبي والمالي أدى الى تعدد في مراكز صناعة القرار الاقتصادي وعليه أن السلطات والاختصاصات ذات الطابع المالي تحتاج لتنظيم لضمان وحدة وتناسق السياسات الاقتصادية.

المحور الرابع

الموارد المالية المتاحة فى ولاية شمال كردفان

تتكون الموارد المالية في ولاية شمال كردفان من :

1. الايرادات الضريبية : تشمل الضرائب الولائية والرسوم دعم الولاية من المواد البترولية والسلع والرخص.
2. المنح : تشمل تحويلات الحكومة الاتحادية لمقابلة تعويضات العاملين و مخصص التنمية و العون الاجنبي.
3. الايرادات غير الضريبية : تشمل ايرادات وحدات الولائي والمحلي ورسوم الاستمثار والدعم الوطني والجهد الشعبي التنموي.

جدول [2] هيكل الإيرادات في ولاية شمال كردفان للفترة من 2016م – 2021م

الايرادات	2016م	2017م	2018م	2019م	2020م	2021م
ايرادات ضريبية	96,931	133,642	158,700	222,783	256,358	1,248,567
المنح	980,318	1,415,203	1,819,906	974,919	4,312,368	15,480,629
ايرادات غير ضريبية	499,634	792,237	860,412	988,009	1,081,025	4,294,646
الجملة	**1,576,883**	**2,341,082**	**2,839,018**	**2,185,711**	**5,649,751**	**21,023,842**
المتوسط	**525,628**	**780,361**	**946,339**	**728,570**	**1,883,250**	**7,007,947**
نسبة الزيادة	**13%**	**20%**	**24%**	**18%**	**48%**	**177%**

المصدر : جهاز تنمية وتحصيل الايرادات– شمال كردفان 2022م

يوضح الجدول (2) الموارد المخصصة لولاية شمال كردفان حيث بلغ متوسط نمو الايرادات في العام 2016م 13% بينما ارتفعت في العامين 2017م و 2018م الي 20% و 24% علي التوالي بسبب زيادة مخصصات التنمية للولاية وانخفضت في العام 2019 م الي 18% نسبة لعدم الاستقرار السياسي المتمثل في الاحتجاجات والتظاهرات المتكررة وإمتناع كثير من الممولين من سداد التزامتهم الضريبية وغير

الضريبية نتيجة للثورة الشعبية ضد النظام الحاكم، بينما حدثت طفرة كبيرة في العامين 2020م و 2021م حيث ارتفع معدل متوسط النمو الي 48% و 177% علي التوالي بسبب الزيادة الهائلة في المنح نتيجة لزيادة التحويلات الاتحادية المتمثلة في مخصص التنمية والعون الاجنبي وتطبيق هيكل راتبي جديد للعاملين بالولاية.

الموارد المخصصة لقطاع التعليم

الانفاق علي التعليم هو حجر الزواية في العملية التعليمية باعتبار ان المال هو العمود الفقري لاي مشروع تعليمي من بدايته كفكرة مرورا بالتخطيط والاعداد، فتمويل التعليم يعني كل ما يمكن تعبئته لخدمة اغراض مؤسسات التعليم، وله مصادره وتنفق الحكومات علي قطاع التعليم بكل سخاء ويتزايد مستوي الانفاق علي التعليم في دول العالم الاول وينخفض ويتأرجح في الدول النامية.

الانفاق علي التعليم في ولاية شمال كردفان وأثره الاقتصادي

مؤشرات الانفاق علي التعليم العام من المؤشرات المهمة علي المستوي القومي والاقليمي والدولي لانها تعكس مدي التزام الدولة بتطوير وتنمية التعليم، حيث تبين الاحصائيات أدناه موقف الصرف علي التعليم في ولاية شمال كردفان.

جدول [3] حجم الموارد المخصصة لقطاع التعليم العام كنسبة من ميزانية ولاية شمال كردفان 2016م-2021م

السنة	ميزانية الولاية	ميزانية التعليم	النسبة
2016م	1,800	87.8	5%
2017م	2,600	311.8	12%
2018م	4,580	318.4	7%
2019م	5,000	412.4	8%
2020م	4,080	443.5	11%
2021م	18,345	2,328.5	13%
المتوسط	**6,067**	**650**	**-**
نسبة الزيادة	**30%**	**13%**	**-**

المصدر : الإدارة العامة للميزانية – وزارة المالية والاقتصاد والقوي العاملة– شمال كردفان 2022م

يتضح من الجدول (3) حجم الموارد المخصصة لقطاع التعليم العام بولاية شمال كردفان حيث بلغت نسبتها من موازنة الولاية في العام 2016م 5% وارتفعت الي 12% في العام 2017م نتيجة لاضافة وتأهيل بعض المؤسسات التعليمية بالولاية وانخفضت الي 7% في العام 2018م وقد توالت في الارتفاع في العام 2019م حيث بلغت 8% والي 11% في العام 2020م والي 13% في العام 2021م نتيجة للاهتمام بقضايا

التعليم، عليه بلغ المتوسط لميزانية الولاية خلال فترة الدراسة 6.067 مليون بمتوسط نسبة زيادة 30%، أما ميزانية التعليم بلغ متوسطها خلال فترة الدراسة 650 مليون بمتوسط نسبة زيادة 13%.ونجد أن ارتفاع نسبة المخصص لقطاع التعليم يؤدي الي تحسين جودة التعليم.

جدول [4]حجم مساهمة قطاع التعليم العام في الموارد المالية بولاية شمال كردفان للفترة 2016م – 2021م

الايرادات	2016م	2017م	2018م	2019م	2020م	2021م
الايرادات التعليم	24,045	41,698	50,726	87,069	24,443	274,846
الايرادات العامة للولاية	1,576,883	2,341,082	2,839,018	2,185,711	5,649,751	21,023,842
النسبة	**1.5%**	**1.8%**	**1.8%**	**4.0%**	**0.4%**	**1.3%**

المصدر : جهاز تنمية وتحصيل الايرادات – شمال كردفان 2022م

يتضح من الجدول (4) مساهمة قطاع التعليم في الموارد المالية بالولاية خلال الفترة من 2016 – 2021م حيث بلغت نسبة ايرادات التعليم من ايرادات الولاية في العام 2016م 1.5% ثم ارتفعت الي 1.8% في العامين 2017م و 2018م ،فيما ارتفعت الي 4% في العام 2019م بسبب زيادة رسوم مؤسسات التعليم الخاص من قبل الدولة، ثم انخفضت الي 0.4% نتيجة لاصدار قرار مجانية التعليم بالدوله، فيما ارتفعت الي 1.3% في العام 2021م بسبب اقامة بعض المشروعات الاستثمارية في مجال التعليم.

الاثرالاقتصادي للانفاق على التعليم بالولاية

نجد أن التعليم هو حق من حقوق الإنسان وهو أداة أساسية في تحقيق الأهداف والمساواة والتنمية في الحصول على المؤهلات التعليمية مما يعود به ذلك من فوائد اجتماعية واقتصادية عظيمة وقد تبين أن الاستثمار في التعليم هو وسيلة من أفضل الوسائل لتحقيق التنمية المستدامة والنمو الاقتصادي المستدام والقابل للاستدامة ولذلك وضع السودان التعليم في مقدمة أوليات سياسته التربوية وخاصة التعليم الأساسي. ذلك في خطابه السياسي وخططه وبرامجه واستراتيجياته وبذلت جهود عديدة لتوفير فرص التعليم للجميع في مبادرة رئاسة الدولة بالدعوة للانعقاد مؤتمر سياسات التعليم والقرار 39 لسنة 1990 وقرار مجلس الوزراء رقم 180،ثم صدر بيان سياسي حول التزام السودان بمقررات المؤتمر العالمي حول تأمين التعليم للجميع، ولقد وضعت هذه الإستراتيجية لتغطي عشرة سنوات للتعليم وخاصة التعليم الأساسي الذي يمهد لكل قطاعات الإستراتيجية الأخرى الهادفة لإحداث التنمية الشاملة بالبلاد.

يتكون هيكل نظام التعليم العام في السودان من مرحلة التعليم قبل المدرسي والأساسي والمتوسط والثانوي عليه الجداول التالية توضح عدد المدارس والتلاميذ والمعلمين بالمراحل المختلفة.

1/ مرحلة التعليم قبل المدرسي

جدول [5] عدد مؤسسات التعليم قبل المدرسي والتلاميذ والمشرفين 2016م-2021م

العام	عدد المؤسسات	عدد التلاميذ	عدد المشرفين
2016م	1,130	56,389	537
2017م	1,316	68,749	658
2018م	1,308	73,520	628
2019م	1,202	65,936	1,032
2020م	996	64,325	1,044
2021م	1,031	65,832	1,121
المتوسط	**1,164**	**65,792**	**837**
نسبة الزيادة	**97%**	**86%**	**64%**

المصدر : مركز معلومات وزارة التربية والتوجيه – ولاية شمال كردفان 2022م

يتبين من الجدول (5) تزايد في عدد المؤسسات التعليمية بمرحلة التعليم قبل المدرسي بسبب التصديق لمؤسسات تعليمية خاصة حتي العام الدراسي2018م أما 2020/2019 حدث انخفاض نتيجة لسياسات تحسين جودة التعليم التي أدت الي ايقاف عدد من المؤسسات التي لم تستوفي مواصفات البيئة التعليمية، حدثت زيادة في العام 2021م متوسط الزيادة 1.164 مؤسسة تعليمية بنسبة زيادة 97%، أما بالنسبة لعدد التلاميذ في تزايد مستمر حتى العام 2018م اما العام الدراسي 2020/2019م حدث انخفاض في عدد التلاميذ بسبب جائحة كوفيد19 والاحتجاجات المستمرة وعدم الاستقرار السياسي في البلاد اما في العام 2021م حدثت زيادة في اعداد التلاميذ بمتوسط 65.792 تلميذ بنسبة زيادة 86%، بخصوص عدد المشرفين في تزايد مستمر بمتوسط 837 مشرف بنسبة 64% مما يدل علي زيادة الانفاق علي قطاع التعليم في الولاية.

2/ مرحلة الاساس

جدول [6]عدد مدارس الاساس بالولاية والمعلمين والطلاب 2016م-2021م

العام	عدد المؤسسات	عدد الطلاب	عدد المعلمين
2016م	1,472	416,336	9,707
2017م	1,456	459,499	10,211
2018م	1,479	482,626	10,063

2019م	1,477	421,631	11,325
2020م	1,608	447,189	11,575
2021م	1,614	447,213	11,621
المتوسط	**1,518**	**445,749**	**10,750**
نسبة الزيادة	**97%**	**93%**	**90%**

المصدر : مركز معلومات وزارة التربية والتوجيه – ولاية شمال كردفان 2022م

يتبين من الجدول (6) تزايد في عدد المؤسسات التعليمية بمرحلة الاساس بسبب تبني الولاية لاستراتيجية تحسين جودة التعليم الممولة من المنح والمعونات والايرادات الذاتية والجهود الشعبية بموجبها تم إنشاء وتأهيل مؤسسات التعليم بالمرحلة بمتوسط زيادة 1.518مؤسسة تعليمية بنسبة97%، أما أعداد الطلاب في هذه المرحلة يوجد استقرار نسبي خلال فترة الدراسة ماعدا العام الدراسي 2020/2019م حدوث انخاض في عدد الطلاب بسبب جائحة كوفيد19 والاحتجاجات الشعبية فكان متوسط الزيادة 445.749 طالب بنسبة 93%، ما يخص عدد المعلمين بمرحلة الاساس يوجد تزايد مستمر بمتوسط زيادة 10.750 معلم بنسبة 90% بسبب البيئة التعليمية الجاذبة نتيجة لتزايد الموارد المالية المخصصة لقطاع التعليم بولاية شمال كردفان.

3/ المرحلة المتوسطة

في 2020/2/29م وجهت وزارة التربية والتعليم الاتحادية جميع الولايات بالعمل علي تطبيق السلم التعليمي الجديد بإعادة المرحلة المتوسطة ابتدا من العام 2021/2020، فبدأت في 2021م بعدد 752 مؤسسة و 26.416 طالب وطالبة بنفس معلمي مرحلة الاساس بولاية شمال كردفان.

3/ المرحلة الثانوية

جدول [7]عدد المدارس الثانوية بالولاية والمعلمين والطلاب 2016م-2021م

العام	عدد المؤسسات	عدد الطلاب	عدد المعلمين
2016م	179	49,245	2,757
2017م	204	52,457	3,027

2018م	200	56,275	2,883
2019م	204	49,351	3,121
2020م	208	43,521	3,265
2021م	211	44,587	3,284
المتوسط	**201**	**49,239**	**3,056**
نسبة الزيادة	**89%**	**100%**	**90%**

المصدر : مركز معلومات وزارة التربية والتوجيه – ولاية شمال كردفان 2022م

يتبين من الجدول (7) تذبذب في عدد المؤسسات التعليمية بالمرحلة الثانوية خلال فترة الدراسة بمتوسط زيادة 201مؤسسة تعليمية بنسبة 89%، أما أعداد الطلاب في هذه المرحلة يوجد ارتفاع حتي العام 2018م، أما العام الدراسي 2020/2019م حدوث انخاض في عدد الطلاب بسبب جائحة كوفيد19 والاحتجاجات الشعبية، أما العام 2021 ارتفع عدد الطلاب فكان متوسط الزيادة 49.239 طالب بنسبة 100%، أما ما يخص عدد المعلمين بالمرحلة الثانوية يوجد تذبذب في أعداد المعلمين بسبب ضعف العائد المادي وهجرة الكوارد التعليمية بمتوسط زيادة 3.056 معلم بنسبة 90%.

جدول [8] مقارنة متوسطات قطاع التعليم العام بالمراحل المختلفة [المؤسسات – الطلاب – الكادر التعليمي] 2016-2021م

البيان	مؤسسات	طلاب	كادر
التعليم قبل المدرسي	1,164	65,792	837
مرحلة الاساس + المتوسطة	1,643	450,118	10,750
المرحلة الثانوية	201	49,239	3,056
الجملة	**3,008**	**565,150**	**14,643**
نسبة	**39%**	**12%**	**6%**

المصدر: اعداد الباحثين بالاعتماد علي الجدولين [5 – 6- 7]

يوضح الجدول [8] مقارنة لمتوسطات قطاع التعليم العام بالمراحل المختلفة من حيث المؤسسات بلغ نسبة متوسط الزيادة 39%، بينما بلغت نسبة متوسطة الزيادة للطلاب 12%، أما نسبة الزيادة للكادر التعليمي بلغت 6% وذلك خلال فترة الدراسة، مما يشير الي تطور في قطاع التعليم العام بالولاية.

النتائج

1. عدم وجود المعيار الذي يتم عليه تخصيص الموارد وقسمتها الراسية بين الحكومة الاتحادية والولائية والمحلية، وتعدد فى المؤسسات والقرارات المعنية بأمر القسمة الافقية للموارد المالية بين مستويات الحكم.
2. هنالك تزايد في نمو الموارد المالية بولاية شمال كردفان بمتوسط نسبة زيادة من 13% في العام 2016م الي 177% في العام 2021م مما ساعد علي زيادة المخصص لقطاع التعليم بالولاية.
3. بالرغم من تدني مساهمة قطاع التعليم في الموارد المالية الي أن هنالك زيادة في الانفاق علي قطاع التعليم خلال فترة الدراسة.
4. هنالك تطور في قطاع التعليم حيث بلغ متوسط الزيادة في الموسسات التعليمية 39% بينما زاد الطلاب بنسبة 12% أما الكادر التعليمي زاد بنسبة 6% خلال فترة الدراسة مما يؤكد نمو المؤسسات التعليمية بشكل أفضل.

التوصيات

1. ضرورة تحقيق العدالة بتحديد معيار مناسب لقسمة الموارد المالية الافقية والراسية بين المركز والولايات من أجل زيادة الموارد المالية بالولايات والذي ينعكس ايجابا علي الخدمات الاجتماعية العامة لاسيما قطاع التعليم.
2. وضع سياسة مالية تهتم بتنمية الموارد المالية الضريبية وغير الضريبية وتخصيصها تخصيص عادل علي القطاعات المختلفة.
3. الاهتمام بالانفاق علي قطاع التعليم العام يؤدي الي تحسين وتطوير جودة التعليم.
4. زيادة المخصص لقطاع التعليم يساعد انتشار المؤسسات التعليمية واستقرار الكادر التعليمي وبالتالي تحسن البيئة التعليمية.

قائمة المصادر والمراجع

اولاً: الكتب

1. ابراهيم علي عبد الله و أنور العجارمة، مبادئي المالية العامة، دار الصفا للطباعة، عمان،2000م
2. أحمد حافظ ، اقتصاديات المالية العامة، المعهد الجديد للطباعة، الطبعة الثانية، 1947م
3. أحمد عبد السميع عالم، المفاهيم والتحليل الاقتصادي، مكتبة الوفاء القانونية الاسكندرية 2012م
4. احمد عبد الله ابراهيم، المالية العامة التشريع والتطبيق في السودان، الطبعة الثانية، شركة مطابع السودان للعملة المحدودة، الخرطوم،2012م

5. أحمد مجذوب أحمد علي، نظرات في قسمة الموارد بين مستويات الحكم الاتحادي، ورقة عمل مقدمة في مؤتمر تقييم فعالية نظم وتشريعات الحكم الاتحادي، المجلس الوطني الخرطوم 1999م
6. أحمد يونس، مقدمة في علم الاقتصاد، المكتب العربي الحديث، الاسكندرية د. ت.
7. زكريا محمد بيومي، مبادئ المالية العامة، جامعة القاهرة فرع الخرطوم وحدة الطبع والتصوير الخرطوم 1989م
8. حسام علي داؤود، الاقتصاد الجزئي، الميسر للنشر والتوزيع، د . ت.
9. سامي خليل، اقتصاديات النقود والبنوك، النظريات والسياسات النقدية والمالية، الطبعة الاولي، شركة كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع، الكويت،1983م
10. عادل احمد حشيش، اساسيات المالية العامة، مدخل لدراسة اصول الفن المالي للاقتصاد العام، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية 1996م
11. عاطف وليم أندراوس،الاقتصاد المالي في ظل التحويلات الاقتصادية المعاصرة ، دار الفكر الجامعي د. ت.
12. عثمان إبراهيم السيد، الاقتصاد السوداني، دار جامعة القرآن الكريم للطباعة، 2008 م.
13. عبد المنعم السيد، مدخل على الاقتصاد النظام الاقتصادي التنافسي الرأسمالية المثالية، الجامعة المستنصرية، بغداد 1984م
14. محسون بهجت، النظام الاقتصادي التنافسي والرأسمالية المثالية، 1990 م.
15. محمد دويدار، مبادئ الاقتصاد السياسي، الدار الجامعية، بيروت، د. ت.
16. محمد عبد الكريم على، مقدمة في اقتصاديات السوق، معهد الدراسات العليا والبحوث، الاسكندرية 2003.
17. محمد عثمان داود، رؤية حول القسمة العادلة للموارد المالية بين الولايات والمحليات ورقة علمية، 2012م.
18. محمود حسين الوادي، الاقتصاد التحليلي، الشركة العربية المتحدة للتسواق والتوريدات2010.
19. محمود عبد الرزاق، الاقتصاد المالي، جامعة جنوب الوادي الدار الجامعية، الاسكندرية2011م.

التقارير والدوريات

1. الإدارة العامة للميزانية – وزارة المالية والاقتصاد والقوي العاملة– شمال كردفان 2022م.
2. تقارير بنك السودان المركزي 2016م – 2020.
3. جهاز تنمية وتحصيل الايرادات – شمال كردفان 2022م.

4. ديوان الضرائب، دائرة التخطيط الاستراتيجي، الادارة العامة للإحصاء والبحوث المكتبة.
5. قانون قسمة الموارد والثروة 1995.
6. مركز معلومات وزارة التربية والتوجيه – ولاية شمال كردفان 2022م.
7. وزارة المالية والتخطيط الاقتصادي ميزانية العام 2022م.

المراجع باللغة الانجليزية:

1. Samuelsson. Paul A. Economics an Introductory Analysis .6 the Edition .Network
2. https://www.alrakoba.net